

أثر تطبيقات المنصات الرقمية (Platform Economy) على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

أسماء مشيب القحطاني

الرقم الجامعي/

253001703

إشراف/

أ.د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

أ.د. فايز جراد

العام الدراسي

2026

قائمة المحتويات

3	المقدمة
4	مشكلة الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	تساؤلات الدراسة
7	فرضيات الدراسة
7	الدراسات السابقة
11	المنطلقات النظرية للدراسة
14	المنهجية وطرق البحث
17	أدوات الدراسة
18	حدود الدراسة
19	المراجع

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقدین الأخيرین تحولاً نوعياً ملموساً بفعل الثورة الرقمية وتنامي الاقتصاد القائم على المنصات الرقمية، المعروف بـ Platform Economy، الذي أصبح أحد أبرز المحركات الاقتصادية المؤثرة في جميع القطاعات، وخاصة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs). تعتمد هذه المنصات على تقنيات مبتكرة تتيح التفاعل المباشر بين مزودي الخدمات والمستهلكين عبر بيئة رقمية متكاملة، ما يسهم في خفض التكاليف التشغيلية، وتوسيع قاعدة العملاء، وتسريع تبادل المعلومات والخدمات. وفي سياق المملكة العربية السعودية، تعكس هذه الظاهرة تزامناً مع رؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى تعزيز اقتصاد رقمي متنوع يعتمد على الابتكار والتقنية، ويدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني (Suntsova، 2025).

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عصب الاقتصاد الوطني، فهي تسهم بشكل مباشر في خلق فرص العمل، وتنمية القدرات البشرية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، تواجه هذه المنشآت تحديات متعددة، تشمل صعوبة الوصول إلى الأسواق، وتحديات التمويل، ونقص الخبرات التسويقية والإدارية. في هذا السياق، تقدم المنصات الرقمية حلاً مبتكراً لهذه التحديات من خلال تيسير الوصول إلى الأسواق الرقمية، وتوفير أدوات تحليلية وإدارية متقدمة، وتمكين هذه المنشآت من المنافسة في بيئة اقتصادية أكثر ديناميكية ومرونة (Hao، 2026).

يشير التحول نحو الاقتصاد الرقمي إلى أن القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لم تعد تعتمد فقط على الموارد التقليدية، بل أصبحت مرتبطة بمدى تكاملها مع المنصات الرقمية واستغلالها للتقنيات الحديثة مثل التجارة الإلكترونية، التسويق الرقمي، نظم الدفع الإلكتروني، وإدارة سلسلة التوريد الرقمية. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى دراسة أثر هذه المنصات على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، لتمكين صناع القرار من تبني سياسات واستراتيجيات فعالة تدعم دمج هذه المنشآت في الاقتصاد الرقمي وتحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية لها (Xiong، 2025).

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطبيقات المنصات الرقمية ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على الآليات التي تساهم في تعزيز استدامتها، بما يشمل تحسين الكفاءة التشغيلية، وزيادة الإيرادات، وتعزيز رضا العملاء، وتوسيع نطاق الأعمال. كما تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول الفرص والتحديات التي تواجه

هذه المنشآت في تبني التكنولوجيا الرقمية، بما يسهم في وضع إطار علمي واستراتيجي يمكن الاستفادة منه في السياسات الاقتصادية الوطنية لتعزيز دور هذه المنشآت كمحرك مستدام للنمو الاقتصادي في المملكة.

مشكلة الدراسة

تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث تسهم بشكل مباشر في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، ودعم الابتكار وريادة الأعمال. إلا أن هذه المنشآت تواجه تحديات مستمرة تعرقل نموها واستدامتها، منها محدودية الوصول إلى الأسواق، وضعف الموارد المالية، وصعوبة إدارة العمليات التجارية بكفاءة، بالإضافة إلى محدودية الخبرات التقنية والتسويقية التي تؤثر على قدرتها التنافسية في بيئة اقتصادية متغيرة وسريعة التطور.

مع ظهور الاقتصاد الرقمي وازدهار المنصات الرقمية (Platform Economy)، برزت فرص جديدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة قدرتها على الوصول إلى العملاء، وتحسين كفاءة العمليات، وتوسيع نطاق أعمالها، إلا أن هذه الفرص لا تزال محدودة بسبب نقص الوعي والمعرفة بكيفية استغلال هذه المنصات بشكل فعال. هذه الفجوة بين الإمكانيات المتاحة والتطبيق الفعلي للتقنيات الرقمية تشكل جوهر مشكلة الدراسة، حيث يظل السؤال المطروح: إلى أي مدى تساهم تطبيقات المنصات الرقمية في دعم نمو واستدامة هذه المنشآت، وما العوامل التي تحد من استثمارها الأمثل في هذا المجال؟

المشاكل المترتبة على مشكلة الدراسة

1. ضعف النمو الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ ينعكس عدم القدرة على استغلال المنصات الرقمية بشكل فعال على تحقيق معدلات نمو منخفضة لهذه المنشآت مقارنة بإمكاناتها الحقيقية.
2. تحديات الاستدامة التشغيلية والمالية؛ عدم دمج الحلول الرقمية يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية وصعوبة إدارة الموارد بشكل فعال، مما يهدد استدامة المنشأة على المدى الطويل.
3. تراجع القدرة التنافسية؛ في ظل توسع الاقتصاد الرقمي، قد تجد المنشآت الصغيرة والمتوسطة نفسها غير قادرة على المنافسة مع الشركات التي تعتمد بشكل كامل على التقنيات الرقمية.

4. ضعف الوصول إلى الأسواق والعملاء؛ الاعتماد على القنوات التقليدية يقيد قدرة المنشآت على الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع، وبالتالي يقلل من فرص التوسع والنمو.

5. تأخر التكيف مع الابتكار الرقمي؛ عدم استغلال المنصات الرقمية بشكل استراتيجي يؤدي إلى فقدان فرص تطوير المنتجات والخدمات وتحسين تجربة العملاء (Nawaz، 2025).

انطلاقاً من مشكلة الدراسة الرئيسية، يمكن صياغة السؤال البحثي المحوري على النحو التالي: ما أثر تطبيقات المنصات الرقمية على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وما العوامل التي تعيق استثمار هذه المنصات بشكل فعال لتحقيق النمو والاستدامة؟

أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من مساهمتها في سد الفجوة البحثية المتعلقة بتأثير الاقتصاد الرقمي وتطبيقات المنصات الرقمية (Platform Economy) على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، حيث لا تزال الأبحاث المحلية والدولية المتخصصة في هذا المجال محدودة نسبياً. إذ تسعى الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي يربط بين استخدام المنصات الرقمية ومؤشرات نمو واستدامة هذه المنشآت، بما يشمل الكفاءة التشغيلية، توسيع الأسواق، ورضا العملاء. كما تهدف إلى تحديد العوامل المؤثرة في قدرة المنشآت على استثمار هذه المنصات بفعالية، وهو ما يعزز الفهم الأكاديمي لآليات دمج التقنيات الرقمية في العمليات التشغيلية والإدارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبذلك، تسهم الدراسة في إثراء المعرفة النظرية في مجال الاقتصاد الرقمي والريادة، إضافة إلى تقديم مخرجات يمكن أن تكون قاعدة لتطوير نماذج بحثية مستقبلية تركز على العلاقة بين الابتكار الرقمي وأداء المنشآت الاقتصادية.

- الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية للدراسة في تمكين صناع القرار، والمستثمرين، وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من استثمار نتائج الدراسة في وضع استراتيجيات فعالة لتطوير أعمالهم عبر المنصات الرقمية. فباستخدام النتائج والتوصيات المستخلصة، يمكن تحسين قدرة المنشآت على الوصول إلى الأسواق الرقمية، تعزيز الكفاءة التشغيلية، خفض التكاليف، وزيادة الإيرادات، بالإضافة إلى دعم استدامتها المالية والإدارية على المدى الطويل. كما توفر الدراسة

أساسًا لتطوير سياسات وبرامج دعم حكومية وتقنية تهدف إلى تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة ضمن الاقتصاد الرقمي، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 لتعزيز الابتكار والريادة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة:

- تحديد أثر تطبيقات المنصات الرقمية (Platform Economy) على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مع تحليل العوامل التي تعيق أو تدعم استثمار هذه المنصات لتحقيق التنمية المستدامة لهذه المنشآت.

الأهداف الفرعية:

1. قياس تأثير استخدام المنصات الرقمية على زيادة كفاءة العمليات التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
2. دراسة دور المنصات الرقمية في توسيع الأسواق وزيادة قاعدة العملاء لهذه المنشآت.
3. تحليل أثر المنصات الرقمية على تحسين تجربة العملاء ورفع مستوى رضاهم.
4. التعرف على التحديات والعوائق التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تطبيق المنصات الرقمية.
5. اقتراح استراتيجيات عملية لتعزيز استدامة ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر المنصات الرقمية.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي للدراسة:

- ما هو أثر تطبيقات المنصات الرقمية على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وما العوامل التي تحد من استثمارها الأمثل لتحقيق هذا النمو والاستدامة؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف تؤثر تطبيقات المنصات الرقمية على كفاءة العمليات التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
2. ما هو دور المنصات الرقمية في توسيع الأسواق وزيادة قاعدة العملاء لهذه المنشآت؟

3. كيف تسهم المنصات الرقمية في تحسين تجربة العملاء وزيادة رضاهم؟
4. ما هي التحديات والعوائق التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند تطبيق المنصات الرقمية؟
5. ما الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز نمو واستدامة هذه المنشآت عبر استثمار المنصات الرقمية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية للدراسة:

- تطبيقات المنصات الرقمية لها أثر إيجابي وملاموس على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وأنه يمكن تذليل العوائق لتحقيق أقصى استفادة منها.

الفرضيات الفرعية:

1. هناك علاقة إيجابية بين استخدام المنصات الرقمية وكفاءة العمليات التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
2. تسهم المنصات الرقمية في توسيع الأسواق وزيادة قاعدة العملاء لهذه المنشآت بشكل ملحوظ.
3. استخدام المنصات الرقمية يحسن تجربة العملاء ويرفع مستوى رضاهم عن الخدمات والمنتجات.
4. توجد تحديات وعوائق محددة تؤثر على فعالية تطبيق المنصات الرقمية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
5. اعتماد استراتيجيات مدروسة للاستثمار في المنصات الرقمية يعزز نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ.

الدراسات السابقة

في ظل التطور السريع للاقتصاد الرقمي، تواجه المملكة العربية السعودية ضرورة ملحة للانتقال من أنماط النمو التقليدية إلى النمو الأخضر والمستدام، وذلك تماشياً مع رؤية 2030. تتناول دراسة (Khemiri، 2025) تأثير الاقتصاد الرقمي على النمو الأخضر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1996-2022، مع التركيز على الاستدامة البيئية والتنمية الشاملة. وتعتمد الدراسة على بيانات موثوقة من مصادر دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤشرات التنمية العالمية، وموقع Heritage.org، وتطبق اختبارات التكامل المشترك إلى جانب الأساليب

البازية لتقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجهي (BVAR) لدراسة العلاقات بين التحول الرقمي والتجارة والفساد والنمو السكاني وعلاقتها بالنمو الأخضر. وتؤكد النتائج التجريبية بقوة فرضية أن التحول الرقمي يُسهم بشكل كبير في النمو الأخضر على المدى الطويل، وذلك بشكل أساسي من خلال إحداث تحول هيكلي وتعزيز الاستدامة. ويبرز التحول الرقمي كعامل حاسم ومتنامٍ، حيث يُفسر 14.24% من التباين في النمو الأخضر على المدى الطويل، ويأتي مباشرةً بعد التجارة. يُبرز التحليل التاريخي أيضًا أن الأثر الإيجابي للرقمنة كان في ذروته بين عامي 2005 و2015، بالتزامن مع التحول الرقمي العالمي. كما يُقدم التحليل دليلًا تفسيريًا على دور الاقتصاد الرقمي في النمو الأخضر الشامل، حيث يبدو أن تحسين الحوكمة والحد من الفساد يُساهمان في تعزيز هذه العلاقة. وتؤكد الأدلة أنه على الرغم من الإمكانيات الهائلة للرقمنة في دفع عجلة النمو الأخضر، فإن النجاح يكمن في دمج الاستدامة في السياسات الرقمية، والاستثمار الأخضر في التكنولوجيا، ومواءمة سياسات التجارة والعمل مع الأولويات البيئية. ويتعين على صانعي السياسات ضمان أن يُصاحب التحول الرقمي إصلاحات مؤسسية سليمة وتخطيط شامل لتحقيق تحول أخضر عادل ومستدام في رؤية 2030.

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) للبيانات المقطعية، تدرس دراسة (Ali، 2025) آثار تبني واجهات برمجة التطبيقات (APIs) على الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، وذلك بالاعتماد على بيانات شهرية للفترة من 2015 إلى 2024 من مؤشرات التنمية العالمية وبلومبيرغ. تُظهر النتائج أن معدل تبني واجهات برمجة التطبيقات (APIAR) له تأثير إيجابي طويل الأجل على مؤشر الاقتصاد الرقمي (DEI)، مما يُبرز واجهات برمجة التطبيقات كأداة تحويلية تُعزز الابتكار، وتزيد من قابلية التوسع داخل المؤسسات، وتُحسن المعاملات الرقمية بما يتماشى مع الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة والابتكار والبنية التحتية. كما تُشير النتائج إلى أن عدد واجهات برمجة التطبيقات النشطة (NAAPIs) يُؤثر بشكل كبير وإيجابي على مؤشر الاقتصاد الرقمي على المديين القصير والطويل، وهو ما يتوافق مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تعزيز التحول الرقمي المُتسارع وفرص العمل الجديدة القائمة على الابتكار، بالإضافة إلى زيادة الأعمال عبر المنصات التي تعتمد على واجهات برمجة التطبيقات. ويُظهر استثمار واجهات برمجة التطبيقات (APII) تأثيرًا إيجابيًا قصير الأجل على مؤشر الاقتصاد الرقمي. ومع ذلك، فإن هذا الأمر ليس ذا أهمية كبيرة على المدى البعيد، مما يُشير إلى الحاجة إلى استثمار استراتيجي ومستمر. وتتفق هذه النتيجة مع الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: الشراكات لتحقيق الأهداف، مُبرزةً الدور المحوري للتعاون بين القطاعين العام والخاص في تعزيز البنية التحتية

الرقمية وتمكين حلول الذكاء الاصطناعي. وانطلاقاً من هذه النتائج، ثمة حاجة مُلحة لتحسين بيئات واجهات برمجة التطبيقات (APIs) المتسقة، وتعزيز الشراكات التعاونية، ومواءمة استراتيجيات واجهات برمجة التطبيقات مع التطلعات الوطنية لدفع عجلة النمو الاقتصادي الرقمي في المملكة العربية السعودية ودعم رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

تهدف دراسة (Haddad، 2025) إلى تحليل أثر التحول إلى الاقتصاد الرقمي على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على الفرص والتحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي. وقد اتبعت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا، باستخدام استبيانات لجمع البيانات من عينة تمثيلية مكونة من 156 مشاركًا، من بينهم مالكو ومديرو هذه الشركات. وكشفت النتائج أن الاقتصاد الرقمي يُسهم بشكل كبير في توسيع نطاق وصول الشركات إلى الأسواق العالمية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، ودعم اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية داخل الشركات. كما سلطت الدراسة الضوء على تحديات رئيسية مثل نقص المهارات الرقمية، وتكاليف التحول الرقمي، ومخاطر الأمن السيبراني، بالإضافة إلى الحاجة إلى دعم حكومي أكبر وبرامج تدريبية متخصصة. وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بتعزيز برامج التدريب والتأهيل الرقمي، وتقديم الدعم المالي والحوافز، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسين الأطر التنظيمية والتشريعية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ورفع مستوى الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي. تهدف هذه التوصيات إلى تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من الفرص الرقمية وتحقيق نمو مستدام يتماشى مع رؤية السعودية 2030.

في ظل التطور السريع للاقتصاد الرقمي، تواجه المملكة العربية السعودية ضرورة ملحة للانتقال من أنماط النمو التقليدية إلى النمو الأخضر والمستدام، وذلك تماشيًا مع رؤية 2030. تتناول هذه الدراسة تأثير الاقتصاد الرقمي على النمو الأخضر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1996-2022، مع التركيز على الاستدامة البيئية والتنمية الشاملة. وتعتمد دراسة (Imen، 2025) على بيانات موثوقة من مصادر دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤشرات التنمية العالمية، وموقع [Heritage.org](https://www.heritage.org)، وتطبق اختبارات التكامل المشترك إلى جانب الأساليب البايزية لتقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجهي (BVAR) لدراسة العلاقات بين التحول الرقمي والتجارة والفساد والنمو السكاني وعلاقتها بالنمو الأخضر. وتؤكد النتائج التجريبية بقوة فرضية أن التحول الرقمي يُسهم بشكل كبير في النمو الأخضر على المدى الطويل، وذلك بشكل أساسي من خلال إحداث تحول هيكلي وتعزيز الاستدامة. ويبرز التحول الرقمي

كعامل حاسم ومنتام، حيث يُفسر 14.24% من التباين في النمو الأخضر على المدى الطويل، ويأتي مباشرةً بعد التجارة. يُبرز التحليل التاريخي أيضًا أن الأثر الإيجابي للرقمنة كان في ذروته بين عامي 2005 و2015، بالتزامن مع التحول الرقمي العالمي. كما يُقدم التحليل دليلًا تفسيريًا على دور الاقتصاد الرقمي في النمو الأخضر الشامل، حيث يبدو أن تحسين الحوكمة والحد من الفساد يُساهمان في تعزيز هذه العلاقة. وتؤكد الأدلة أنه على الرغم من الإمكانيات الهائلة للرقمنة في دفع عجلة النمو الأخضر، فإن النجاح يكمن في دمج الاستدامة في السياسات الرقمية، والاستثمار الأخضر في التكنولوجيا، ومواءمة سياسات التجارة والعمل مع الأولويات البيئية. ويتعين على صانعي السياسات ضمان أن يُصاحب التحول الرقمي إصلاحات مؤسسية سليمة وتخطيط شامل لتحقيق تحول أخضر عادل ومستدام في رؤية 2030.

في سياق العولمة الحديثة، يُمكن اعتبار الرقمنة محركًا رئيسيًا للتطور التكنولوجي، وعاملًا مؤثرًا بقوة على الكفاءة الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي. مع ذلك، لا يزال هذا الافتراض بحاجة إلى مزيد من التأكيد التجريبي في الدول النامية التي تعتمد اقتصاداتها على عائدات النفط. تبحث دراسة (Neffati، 2025) العلاقة السببية والتكاملية بين العولمة الاجتماعية والاقتصادية والرقمنة وتأثيرها على النمو الاقتصادي، مستخدمةً المملكة العربية السعودية كحالة دراسية محددة للتحول الاقتصادي العالمي بين عامي 1990 و2022. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) مع طرق تقدير متنوعة، تشمل المربعات الصغرى العادية (OLS)، والمربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل (FMOLS)، والمربعات الصغرى العادية الديناميكية (DOLS)، وانحدار التكامل المشترك الكنسي (CCR)، حددنا العوامل الأكثر دلالة إحصائية التي تُساهم في النمو الاقتصادي. تشير نتائجنا إلى أن للعولمة تأثيرًا سلبيًا وهامًا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة 1%. من جهة أخرى، تشير النتائج إلى أن التحول الرقمي يُساهم إسهامًا كبيرًا في النمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل. وانطلاقاً من هذه النتائج، تُقدم هذه الورقة بعض التوصيات السياسية الرئيسية لتحسين الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول النامية.

التعليق على الدراسات السابقة:

- أوجه التشابه في الدراسات السابقة

تشارك الدراسات السابقة في التأكيد على الدور الحيوي الذي يلعبه التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي في تعزيز نمو واستدامة المنشآت الاقتصادية، سواء على مستوى النمو الاقتصادي الكلي أو على مستوى المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما تتفق الدراسات على أن الرقمنة تمثل محركًا رئيسيًا لزيادة كفاءة العمليات التشغيلية، وتوسيع نطاق

الأسواق، وتعزيز القدرة التنافسية للمنشآت، إضافة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء. كذلك، أشارت معظم الدراسات إلى أهمية دعم الحكومات والمؤسسات العامة لتمكين التحول الرقمي من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، توفير برامج التدريب والدعم المالي، ومواءمة السياسات الاقتصادية مع أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، أبرزت الدراسات ضرورة دمج الاستدامة في استراتيجيات التحول الرقمي، سواء من منظور النمو الأخضر أو الاستدامة المؤسسية للمنشآت.

- أوجه الاختلاف في الدراسات السابقة

تختلف الدراسات السابقة في عدة محاور أساسية، منها نطاق التحليل والمنهجية المتبعة. فبعض الدراسات ركزت على النمو الأخضر والاستدامة البيئية على مستوى الاقتصاد الوطني، مستخدمة بيانات اقتصادية ومالية تاريخية، وأساليب إحصائية مثل نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) ونموذج الانحدار الذاتي المتجهي (BVAR)، لدراسة أثر التحول الرقمي على النمو المستدام على المدى الطويل. بينما ركزت دراسات أخرى على المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر، مع اعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستبيانات ميدانية لجمع البيانات من مالكي ومديري المنشآت، بهدف قياس أثر التحول الرقمي على العمليات التشغيلية، توسع الأسواق، جودة الخدمات، وتحديات التطبيق الرقمي. كما اختلفت الدراسات في نطاق المتغيرات المدروسة، فبعضها اهتم بواجهات برمجة التطبيقات (APIs) وأثرها على الاقتصاد الرقمي، في حين ركزت دراسات أخرى على العولمة الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالنمو الرقمي، مما يعكس تعدد أبعاد التحول الرقمي وتنوع التطبيقات في السياقات الاقتصادية المختلفة.

- الفجوات البحثية التي يميزها البحث الحالي

على الرغم من الأهمية الكبيرة للدراسات السابقة، إلا أن هناك فجوات واضحة تتيح للبحث الحالي المساهمة العلمية الفعلية:

1. معظم الدراسات ركزت على التحول الرقمي على مستوى الاقتصاد الكلي أو على العوامل البيئية، بينما قلّت الدراسات التي تدرس أثر تطبيقات المنصات الرقمية على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل محدد.

2. هناك نقص في الدراسات العربية التي تربط بين استخدام المنصات الرقمية الفعلية (مثل المنصات التسويقية، منصات البيع، وخدمات العملاء الرقمية) والنمو المستدام للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية .

3. غياب تحليل متكامل يشمل كلاً من النمو المالي، الكفاءة التشغيلية، واستدامة المنشآت في إطار واحد، مما يجعل الربط بين المتغيرات المختلفة غير مكتمل في الدراسات السابقة .

4. الدراسات السابقة اعتمدت غالباً على منهجيات تحليلية تاريخية أو وصفية، بينما هناك حاجة لدراسة كمية دقيقة تجمع بين الاستبيانات والتحليل الإحصائي الكمي لاختبار الفرضيات المتعلقة بالمنصات الرقمية وأثرها على النمو والاستدامة .

5. معظم الدراسات لم تُسلط الضوء على التحديات العملية والفرص الملموسة التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند تطبيق المنصات الرقمية، بما في ذلك محدودية المهارات الرقمية، البنية التحتية التكنولوجية، والتكاليف التشغيلية، وهذا ما يسعى البحث الحالي لمعالجته.

المنطلقات النظرية للدراسة

1. مفهوم الاقتصاد الرقمي والاقتصاد القائم على المنصات (Platform Economy)

يشير الاقتصاد الرقمي إلى النموذج الاقتصادي الذي يعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية والإنترنت في إدارة الأنشطة التجارية، وتقديم الخدمات، وتسهيل التفاعل بين مختلف الأطراف الاقتصادية. وفي سياق هذا الاقتصاد، يبرز مفهوم الاقتصاد القائم على المنصات (Platform Economy)، الذي يُعرف بأنه نظام تفاعلي رقمي يربط بين مزودي الخدمات والمستهلكين عبر منصات إلكترونية متكاملة، ما يساهم في تخفيض التكاليف التشغيلية، وزيادة الوصول إلى الأسواق، وتسريع تبادل المعلومات والخدمات. تعتمد هذه المنصات على تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، ونظم الدفع الإلكتروني، ما يجعلها أدوات استراتيجية لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق النمو للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. من الناحية النظرية، يشير الاقتصاد القائم على المنصات إلى تحول العلاقات

الاقتصادية من نموذج مركزي تقليدي إلى نموذج شبكي قائم على التعاون الرقمي والتفاعل المستمر بين الأطراف الاقتصادية (ستار، 2024).

2. دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

تُعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في دعم النمو الاقتصادي، نظرًا لدورها في خلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وزيادة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي. وفي المملكة العربية السعودية، تشكل هذه المنشآت نسبة كبيرة من سوق العمل وتساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 المتعلقة بتنويع مصادر الدخل الوطني، ودعم ريادة الأعمال، وتحفيز الابتكار الرقمي. ورغم ذلك، تواجه هذه المنشآت تحديات مستمرة مثل صعوبة الوصول إلى التمويل، وارتفاع التكاليف التشغيلية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، وضعف الكفاءة الإدارية والتسويقية. ولذلك، فإن دمج هذه المنشآت في الاقتصاد الرقمي عبر المنصات الرقمية يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق استدامتها الاقتصادية (زنتوت، 2025).

3. العلاقة بين تطبيقات المنصات الرقمية ونمو المنشآت

تشير الدراسات النظرية إلى أن تطبيقات المنصات الرقمية تساهم بشكل مباشر في نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة آليات، أهمها: تحسين الكفاءة التشغيلية عبر أدوات الإدارة الرقمية، تسهيل الوصول إلى الأسواق والعملاء، تعزيز القدرة على التوسع بسرعة أكبر مقارنة بالطرق التقليدية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء. المنصات الرقمية توفر أيضًا إمكانيات تحليل البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة، وتطبيق استراتيجيات تسويق دقيقة، وزيادة القدرة على التنبؤ بالطلب، وهو ما ينعكس إيجابًا على معدلات النمو المالي والتشغيلي للمنشآت. ومن هذا المنطلق، تمثل هذه العلاقة محورًا أساسيًا للبحث العلمي، حيث تهدف الدراسة إلى قياس هذا الأثر بشكل موضوعي وتحديد العوامل المؤثرة فيه (عويس، 2025).

4. الاستدامة المؤسسية وأثر الاقتصاد الرقمي عليها

الاستدامة المؤسسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعني قدرتها على الحفاظ على استمرارية عملياتها التجارية وتحقيق الأرباح على المدى الطويل، مع القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. تُعد المنصات الرقمية أداة استراتيجية لتحقيق هذه الاستدامة، حيث توفر للمنشآت القدرة على تقليل التكاليف، تحسين إدارة سلسلة التوريد،

وتعزيز العلاقة مع العملاء من خلال خدمات رقمية مبتكرة. علاوة على ذلك، تتيح المنصات الرقمية فرصًا لتطوير منتجات وخدمات جديدة، بما يدعم القدرة التنافسية للمنشآت في الأسواق المحلية والإقليمية، ويجعلها أكثر استعدادًا لمواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية (Quttainah, 2024).

5. الإطار النظري للدمج بين التكنولوجيا الرقمية ونمو المنشآت

تستند هذه الدراسة إلى نظريات الابتكار الرقمي ونظرية الموارد والقدرات (Resource-Based View) التي تؤكد أن الموارد التكنولوجية والقدرات الرقمية تمثل عناصر حاسمة لتحقيق الميزة التنافسية للمنشآت. فالمنشآت التي تستثمر في المنصات الرقمية وتوظفها بشكل استراتيجي تستطيع تحسين عملياتها الداخلية، الوصول إلى أسواق جديدة، تعزيز تجربة العملاء، وتحقيق نمو مستدام. كما أن الدمج بين النظرية الاقتصادية التقليدية والتقنيات الرقمية يخلق منظورًا متكاملًا يوضح كيف يمكن للتكنولوجيا أن تكون محفزًا للنمو والاستدامة على حد سواء، ويشكل أساسًا صلبًا لفهم أثر الاقتصاد الرقمي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة (Zhou, 2025).

المنهجية وطرق البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية (Quantitative Research Methodology)، التي تهدف إلى قياس وتحليل أثر تطبيقات المنصات الرقمية (Platform Economy) على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية باستخدام بيانات قابلة للقياس إحصائيًا. تعتبر المنهجية الكمية مناسبة لهذه الدراسة لأنها تتيح دراسة العلاقة بين المتغيرات الأساسية (مثل استخدام المنصات الرقمية، نمو المنشآت، الاستدامة) بشكل موضوعي، وتمكن الباحث من اختبار الفرضيات بدقة، وتحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية موثوقة. تعتمد المنهجية الكمية على جمع بيانات كمية من عينة ممثلة من المنشآت المستهدفة، مما يعزز القدرة على تعميم النتائج والوصول إلى استنتاجات دقيقة ومدعومة بالأدلة.

- مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة رسميًا في المملكة العربية السعودية، والتي تستخدم أو لديها القدرة على استخدام المنصات الرقمية لأغراض التسويق، البيع، أو إدارة العمليات. تم اختيار هذا المجتمع

نظرًا لدوره الحيوي في الاقتصاد الوطني وأهمية دمجها في الاقتصاد الرقمي لتحقيق رؤية المملكة 2030. أما عينة الدراسة، فتم تحديدها باستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة (Simple Random Sampling) لضمان تمثيل جميع المنشآت المستهدفة بشكل متساوٍ، وتقليل التحيز في النتائج. كما تم اعتماد حجم عينة مناسب لضمان مستوى دقة إحصائي وموثوقية في تحليل الفرضيات، مع مراعاة تنوع القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية داخل المملكة.

- أدوات جمع البيانات

تعتمد الدراسة على استبيان مصمم خصيصًا لجمع البيانات الكمية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يتضمن الاستبيان أسئلة مغلقة ومقاييس مقياسية (Likert Scale) لتقييم استخدام المنصات الرقمية، مدى تأثيرها على نمو المنشآت، واستخداماتها التشغيلية والمالية. كما تم تصميم الاستبيان ليشمل محاور رئيسية تتعلق:

1. خصائص المنشآت (مثل حجمها، نوع النشاط، سنوات التشغيل).
 2. مستوى استخدام المنصات الرقمية في العمليات التشغيلية والتسويقية.
 3. أثر المنصات الرقمية على النمو المالي والتشغيلي للمنشآت.
 4. أثر المنصات الرقمية على استدامة المنشآت واستمراريتها.
 5. التحديات والعوائق التي تواجه المنشآت في تطبيق المنصات الرقمية.
- قبل توزيع الاستبيان، تم إجراء اختبار تجريبي (Pilot Test) على عينة صغيرة من المنشآت للتحقق من وضوح الأسئلة وصلاحيّة أدوات القياس، كما تم حساب معامل الثبات (Reliability) باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لضمان موثوقية البيانات وجاهزيتها للتحليل الإحصائي.

- طرق التحليل الإحصائي

بعد جمع البيانات، تم اعتماد التحليل الإحصائي الكمي لاختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات. وتشمل طرق التحليل المستخدمة:

1. الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) لتقديم صورة عامة عن خصائص المجتمع والعينة، مثل المتوسطات والانحراف المعياري والنسب المئوية.

2. اختبارات الارتباط (Correlation Analysis) لدراسة العلاقة بين مستوى استخدام المنصات الرقمية ونمو المنشآت واستدامتها.

3. تحليل الانحدار (Regression Analysis) لتحديد مدى تأثير المتغير المستقل (تطبيقات المنصات الرقمية) على المتغيرات التابعة (النمو والاستدامة)، والتحقق من قوة العلاقة واتجاهها.

4. اختبارات الفرضيات (Hypothesis Testing) باستخدام اختبارات T و F حسب نوع الفرضية، لتأكيد أو رفض الفرضيات الرئيسية والفرعية للدراسة.

تعتمد هذه الأساليب على برامج إحصائية متقدمة مثل SPSS أو AMOS لضمان دقة النتائج وسهولة تفسيرها، بما يسمح للباحث باستخلاص نتائج دقيقة وموضوعية، وتقديم توصيات عملية مبنية على أدلة كمية قوية.

- مبررات اختيار المنهجية الكمية

تم اختيار المنهجية الكمية لأنها:

- توفر القدرة على قياس أثر استخدام المنصات الرقمية بدقة على نمو واستدامة المنشآت.
- تمكن الباحث من اختبار الفرضيات العلمية بشكل موضوعي وموثوق.
- تسمح بتحليل بيانات كبيرة ومتنوعة من منشآت مختلفة لتعميم النتائج على المجتمع بأكمله.
- توفر أساساً علمياً لاتخاذ توصيات عملية يمكن تطبيقها في السياسات الحكومية والاستراتيجيات المؤسسية لتعزيز دمج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرقمي.

أدوات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية (Quantitative Methodology) كأداة رئيسية لجمع البيانات وتحليلها، نظرًا لقدرتها على قياس أثر تطبيقات المنصات الرقمية (Platform Economy) على نمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل موضوعي ودقيق. ويتيح هذا النوع من المنهجية للباحث اختبار الفرضيات المقررة مسبقًا باستخدام بيانات قابلة للقياس الإحصائي، مما يعزز موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم على مجتمع الدراسة.

الأداة الرئيسية لجمع البيانات هي الاستبيان الكمي (Structured Questionnaire) المصمم خصيصًا وفقًا لمتغيرات الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى محاور رئيسية تشمل:

1. الخصائص الأساسية للمنشآت مثل حجم المنشأة، نوع النشاط، سنوات التشغيل، وعدد الموظفين.
2. استخدام المنصات الرقمية؛ تقييم مدى اعتماد المنشآت على المنصات الرقمية في التسويق، المبيعات، إدارة العمليات، وخدمة العملاء.
3. نمو المنشآت؛ قياس المؤشرات المالية والتشغيلية التي تعكس النمو مثل الإيرادات، حجم المبيعات، وعدد العملاء الجدد.
4. استدامة المنشآت؛ دراسة المؤشرات المتعلقة بالاستمرارية التشغيلية والمالية، وكفاءة إدارة الموارد، والقدرة على التكيف مع التغيرات السوقية والتكنولوجية.
5. التحديات والعوائق؛ تحديد المشكلات التي تواجه المنشآت في تطبيق المنصات الرقمية، سواء كانت مالية، تقنية، أو إدارية.

تم تصميم الاستبيان باستخدام مقاييس مقياسية مثل مقياس ليكرت (Likert Scale) لتقييم آراء المستجيبين حول تأثير المنصات الرقمية، حيث تتيح هذه الطريقة قياس مستويات التأثير بشكل كمي من "لا يؤثر إطلاقًا" إلى "يؤثر بدرجة كبيرة"، ما يوفر قاعدة بيانات قابلة للتحليل الإحصائي.

كما تم إجراء اختبار تجريبي (Pilot Test) على عينة محدودة من المنشآت للتحقق من وضوح الأسئلة وسهولة فهمها، وتم حساب معامل الثبات (Cronbach's Alpha) لضمان موثوقية الاستبيان. ويعد هذا الاستبيان أداة مناسبة لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (تطبيقات المنصات الرقمية) والمتغيرات التابعة (نمو المنشآت واستدامتها) باستخدام التحليل الإحصائي الكمي، بما في ذلك اختبارات الارتباط والانحدار واختبارات الفرضيات.

حدود الدراسة

1. الحدود البشرية

تقتصر الدراسة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، حيث يمثل هذا المجتمع محور البحث في تحليل أثر تطبيقات المنصات الرقمية (Platform Economy) على نمو واستدامتها. وتشمل الدراسة أصحاب ومديري المنشآت وموظفيها الذين لديهم معرفة مباشرة باستخدام المنصات الرقمية في العمليات التسويقية، التشغيلية، أو الإدارية للمنشأة. تم اختيار هذه الفئة البشرية نظرًا لأنها الأكثر ارتباطًا بالقرارات المتعلقة بالتحول الرقمي، ولقدرتها على تقديم معلومات دقيقة وموضوعية حول مستوى استخدام المنصات الرقمية وتأثيرها على النمو والاستدامة.

2. الحدود المكانية

تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية، مع التركيز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة رسميًا في مختلف مناطق المملكة. ويرجع اختيار هذا النطاق المكاني إلى أهميته في سياق تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 المتعلقة بدعم ريادة الأعمال والابتكار الرقمي، إضافة إلى التفاوت الجغرافي في انتشار المنصات الرقمية واستخدامها بين المناطق، مما يعكس أهمية دراسة أثرها ضمن السياق المحلي بشكل دقيق.

3. الحدود الزمنية

تغطي الدراسة الفترة الزمنية من 2022 إلى 2025، وهي الفترة التي شهدت نموًا ملحوظًا في اعتماد المنشآت السعودية على المنصات الرقمية، خصوصًا بعد توجه الحكومة لدعم الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي للقطاع الخاص. ويركز البحث خلال هذه الفترة على دراسة الأداء الحالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في استخدام المنصات الرقمية، وتحليل أثرها على النمو والاستدامة، مع الاستفادة من البيانات المالية والإدارية الحديثة لضمان دقة النتائج ومواءمتها مع الواقع العملي الحالي.

المراجع

- المراجع العربية:

- زنتوت, ر. ر. (2025). أثر البيروقراطية الرقمية على امتثال المنشآت: دراسة ميدانية على ملاك المنشآت الصغيرة بمحافظة جدة. Retrieved from https://aja.journals.ekb.eg/article_428436.html
- ستار, ب. ر. (2024). تأثير التحول الرقمي في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs: دراسة استطلاعية لعينة من المشروعات في محافظة البصرة. Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1579681>
- عويس, م. (2025). دور استخدام التسويق الرقمي في نمو المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر. Retrieved from <https://library.idsc.gov.eg/bib/107326>

- المراجع الأجنبية:

- Ali, M. A. (2025). Impact of Application Programming Interfaces (APIs) Economy on Digital Economics in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/9/4104>
- Haddad, H. (2025). The Impact of the Transformation to the Digital Economy on the Small and Medium Enterprises Sector in the Kingdom of Saudi Arabia: Opportunities and Challenges. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/394759282_The_Impact_of_the_Transformation_to_the_Digital_Economy_on_the_Small_and_Medium_Enterprises_Sector_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia_Opportunities_and_Challenges
- Hao, T. (2026). Digital Infrastructure, SME E-Commerce, and Economic Growth: Evidence from China's Platform Economy. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2227-7099/14/2/40>
- Imen, K. (2025). The Impact of Digital Economy on Green Growth in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://ideas.repec.org/a/vrs/econom/v13y2025i3p261-282n1013.html>
- Khemiri, I. (2025). The Impact of Digital Economy on Green Growth in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/395198307_The_Impact_of_Digital_Economy_on_Green_Growth_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia
- Nawaz, F. (2025). Small and Medium-sized Enterprises under the Transformative Vision 2030 of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/390943541_Small_and_Medium-sized_Enterprises_under_the_Transformative_Vision_2030_of_Saudi_Arabia

- Neffati, M. (2025). Economic Growth in the Digital Era: Limits and Benefits of Globalization and Digital Transformation in KSA. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/9/3893>
- Quttainah, M. A. (2024). The impact of digital integration on corporate sustainability: Emissions reduction, environmental innovation, and resource efficiency in the European. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2444569X24000647>
- Suntsova, O. O. (2025). Digital transformation of the global economy: challenges and opportunities. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/388786267_Digital_transformation_of_the_global_economy_challenges_and_opportunities
- Xiong, Q. (2025). The influence of digital transformation on the total factor productivity of enterprises: the intermediate role of human-machine cooperation. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2444569X25000812>
- Zhou, Y. (2025). Empowering Manufacturing SMEs: Financial Accessibility and Sustainable Practices in the Age of Digitalization. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/17/8/3571>

Midocean University

College of Management

Master of Business Administration



The Impact of Digital Platform Applications (Platform Economy) on the Growth and Sustainability of Small and Medium Enterprises in the Kingdom of Saudi Arabia

Prepared by the student/

Asma Mashab Al-Qahtani

University ID/

253001703

Supervisor/

Dr. Faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan

Dr. Fayeze Jarad

Year

2026